Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 12, 2026, 12894

Deanship of Scientific Research

The Level of Knowledge of Gulf Citizens Regarding the Causes of Border Disputes Between the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries: A Survey Study of Kuwait, Qatar, and the Sultanate of Oman and Their Attitudes Toward Them

Khaled Hamad Abalzamat*

College of Arts and Sciences, Qatar University, Applied Geography and Geographic Information Systems Program, Department of Humanities, Doha, Qatar

Received: 20/8/2025
Revised: 22/9/2025
Accepted: 10/11/2025
Published online: 1/9/2026

* *Corresponding author:*
a.k.alzamat@qu.edu.qa

Citation: Abalzamat, K. H. (2026). The Level of Knowledge of Gulf Citizens Regarding the Causes of Border Disputes Between the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries: A Survey Study of Kuwait, Qatar, and the Sultanate of Oman and Their Attitudes Toward Them. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 53(12), 12894.
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.12894

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aimed to measure the level of knowledge of Gulf citizens regarding the causes of border disputes among the Gulf Cooperation Council (GCC) countries, focusing on Kuwait, Qatar, and the Sultanate of Oman, and to explore their attitudes toward these disputes.

Methods: A descriptive quantitative approach was adopted. The study population consisted of citizens from Qatar, Kuwait, and the Sultanate of Oman. A representative random sample of 1,500 individuals was selected, distributed equally across the three countries.

Results: Findings showed that the majority of respondents (87.7%) were familiar with their countries' geographical borders. However, only 22.3% demonstrated adequate knowledge of border issues, while 43.1% exhibited weak knowledge. The primary sources of information were official media (89.7%) and friends.(%83.9)

Conclusions: The study emphasized the importance of analyzing border issues between Gulf states in light of established political geography frameworks. It also highlighted the need to enhance public awareness of border-related issues, their causes, and their impact on regional stability. The study recommends conducting further in-depth research to address dimensions not covered in the current investigation.

Keywords: knowledge, Gulf citizens, border disputes, Kuwait, Qatar, Sultanate of Oman

مستوى المعرفة لدى المواطن الخليجي بأسباب النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة استطلاعية الكويت وقطروسلطنة عُمان و اتجاهاتهم نحوها

خالد حمد أبا الزمات*

كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، برنامج الجغرافيا التطبيقية ونظم المعلومات الجغرافية، قسم العلوم الإنسانية، قطر.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة لقياس مستوى المعرفة لدى المواطن الخليجي بأسباب النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة استطلاعية الكويت وقطر وسلطنة عُمان.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على استخدام المنهج الوصفي الكمي، وتكون مجتمع الدراسة من المواطنين في دولة (قطر والكويت وسلطنة عمان)، وتم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من (1500) فرداً موزعين بالتساوي على الدول الثلاث.

النتائج: بينت الدراسة أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم معرفة بالحدود الجغرافية لبلدانهم بنسبة (87.7%)، أما فيما يتعلق بمعرفة مشاكل الحدود فإن (22.3%) من أفراد عينة الدراسة فقط لديهم هذه المعرفة، و(43.1%) لديهم معرفة ضعيفة، ومن أهم مصادر المعرفة هي وسائل الإعلام الرسمية بنسبة (89.7%)، ثم الأصدقاء بنسبة (83.9%).

الخلاصة: ضرورة أن تدرس مشاكل الحدود بين دول الخليج وتفهم وتحلّل على ضوء معطيات ثابتة في علم الجغرافيا السياسية، والعمل على تعزيز وعي المواطن الخليجي بمشاكل الحدود وأسبابها وتداعياتها على استقرار دول المنطقة، وإجراء مزيد من الدراسات والابحاث المعمقة حول هذا الموضوع، من خلال تناول جوانب مهمة لم تتناولها الدراسة الحالية.

الكلمات الدالة: المعرفة، المواطن الخليجي، النزاعات الحدودية، الكويت، قطر، سلطنة عمان..

المقدمة:

اكتسبت الحدود أهمية كبيرة لدى فقهاء القانون الدولي، وعلماء الجغرافيا السياسية، وذلك منذ برزت الدولة القومية ككيان سياسي وقانوني وفاعل رئيس في العلاقات الدولية للتأكيد على سيادتها الوطنية والإقليمية، والحفاظ على هذه الحدود كلّف العديد من الدول الكثير من الموارد البشرية والمادية، وتكاد معظم الدول العربية سواء في المشرق أو المغرب العربي تواجه مشاكل حدودية كنتيجة لعمليات ترسيم الحدود التي رسمها الاستعمار الغربي، والتي تشكل تهديداً فعلياً لتطوير العلاقات بين الدول العربية، وبالتالي تهديداً للأمن القومي العربي الذي يواجه حالة من الانقسام في ظل التهديدات الإقليمية والدولية.

في منطقة الخليج يبرز الخلاف بين السعودية من جهة، وكل من الكويت والعراق والإمارات واليمن وسلطنة عَمان وقطر، ففي عام 1991 وصل الخلاف السعودي-القطري إلى حد الاشتباك المسلح في منطقة الخفوس، مما أدى لسقوط قتلى من الجانبين، أما مع الكويت فقد استمر الخلاف لفترة طويلة، حول ما يعرف بالمنطقة المحايدة التي اتضح أنها غنية بالنفط، وفي عام 1975 توصلت السعودية والعراق إلى اتفاق بتقسيم المنطقة المحايدة بين البلدين، أما مع البحرين، فلم يبرز الخلاف إلا مطلع العقد الرابع من القرن العشرين، مع منح البحرين حقوق تنقيب في منطقة "فيشت أبو سعفة،" ولم يحل الخلاف إلا بعد عقدين عبر تقسيم المنطقة جغرافيا والاشتراك في منابع النفط فيها، وفي الجنوب الشرقي، فإن الخلاف حول واحات "البريمي" كان معقداً، مع دخول الإمارات وسلطنة عُمان فيه، وقد حلته السعودية مع إمارة أبو ظبي عام 1979 مع حصول أبوظبي على الواحات مقابل حصول السعودية على منطقة "سبغة مطي" وسلطنة عمان على قرى بالمنطقة، وبالنسبة للنزاع حول مناطق الربع الخالي بين سلطنة عُمان والسعودية فقد وضعت اتفاقية لتنظيمه عام 1990، تَحَفّظ عليها اليمن، كما برز الخلاف بين الإمارات وسلطنة عُمان، علماً أن الإمارات تطالب بجزر تسيطر إيران عليها في الخليج، وبالنسبة لقطر والبحرين، فيعود الخلاف بينهما حول جزر حوار إلى العقد الثالث من القرن العشرين، ولم يحل حتى عام 2001 بقرار من محكمة العدل الدولية (السعدون، الحلفي، 2001: 20).

تعد الأشكال المختلفة للوعي الاجتماعي انعكاساً لما في عقول الناس عن العالم الواقعي والعقل الاجتماعي، وذلك في إطار النشاطات التي يمارسها الناس، فالوعي الاجتماعي موجود، وهو وعي لجميع الأفراد، ويتمثل في الايديولوجية السياسية والاقتصادية والقانونية والاخلاق والدين والعلم والفن، وتعكس الأشكال المختلفة للوعي حالات متعددة ومظاهر واقعية، فمثلاً تعكس الافكار السياسية العلاقات بين الطبقات والأمم والدول، ويعكس الوعي الاقتصادي روابط الناس في عملية الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، ويهدف الوعي العلمي على إدراك الواقع واكتشاف القوانين التي تحكمه (نجم، 2004، 157-184)، ويرتبط الوعي القومي بمدى إلمام أفراد المجتمع بالمسائل العامة التي تواجه المجتمع القومي الذي يعيشون فيه واهتماماتهم وتقسيمهم لها، ويتضمن تفاعل أفراد المجتمع مع ما يحدث من مستجدات، ويمكن الاستنباط أنه كلما زاد الوعي القومي لدى الافراد زادت مشاركتهم في بناء المشهد القائم في تلك المجتمعات، وتبعاً لذلك يكون الأفراد الذين ينتمون لهذا الوعي مدركين لحقوقهم وواجباتهم المتعلقة بالانتماء العام، كإدراك الفرد العربي لموجبات الوحدة بين الدول العربية والتنافر بينها، مع عدم إغفال الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في محيط الاقليم المقصود (الرشيدي، 2017: 54)، فيما يشير الوعي السياسي إلى "مجموعة المعارف والمفاهيم والأفكار التي تساهم في تشكيل الثقافة السياسية بهدف التعرف على الإطار الايديولوجي للمجتمع"، والتي تمكن الأفراد من تفسير وتحليل التصورات السياسية والمنظمات السياسية والتعبير عن وجهة النظر من خلال الوسائل المشروعة (حلس، 2007: 10).

وعلى الرغم من تنوع أسباب المنازعات الدولية، إلا أن الخلافات الحدودية الدولية شكلت أهم وأبرز تلك الأسباب، ويعود ذلك إلى تعلق الحدود بالحيز المكاني الذي تمارس عليه الدولة اختصاصاتها الأساسية، فالدول تنظر دائماً إلى منازعات الحدود باعتبارها منازعات تمس سيادتها ووحدتها الوطنية، ولعل ما يضاعف من خطورة هذه المنازعات أنها تنشب عادة بين دول متجاورة، مما يجعل من لجوئها إلى المواجهة العسكرية أمراً أكثر احتمالاً من المنازعات التي تنشأ بين دول متباعدة جغرافياً، من هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مستوى المعرفة لدى المواطن الخليجي بأسباب النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتجاهاتهم نحوها.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في محاولتها قياس درجة وعي المواطن الخليجي بأسباب النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي، دراسة استطلاعية للمواطنين في (الكويت وقطر وسلطنة عُمان)، وإن الكثير من الحدود الدولية في الوطن العربي تفتقر إلى المعرفة الكاملة حول طبيعتها وأسس نشأتها، وتحتاج إلى فهم أكبر لأنماطها وجغرافيتها ودوافع النزاعات التي تقوم من حولها، فمعظم المشكلات الحدودية تبدو غير واضحة المعالم في كثير من الأحيان، مما لا يساعد على استيعاب العوامل التي أسهمت في نشأتها، ويجعل إمكانات وضع الحلول المناسبة لها أكثر صعوبة، وأن مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي بوصفها وحدة إقليمية، تشكل معضلة شائكة ومتشعبة وشديدة التعقيد في إطارها القانوني وفي أبعادها الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن العامل الخارجي هو من زرع بذور هذه المعضلة ووضع العراقيل أمام تسويتها، وتعد مشكلات الحدود واحدة من أبرز مظاهر الحياة السياسية في النظام العالمي، وتكتسب بُعداً شديد البروز في منطقة الشرق الأوسط، وأكثر تعقيداً وتركيزاً في منطقة الخليج والجزيرة العربية كنظام إقليمي فرعي يتمتع بقدر من الخصوصية في إطار النظام العالمي، حيث تعتبر منطقة الخليج والجزيرة العربية

نظامًا إقليميًا فرعيًا له خصوصيته داخل النظام العالمي نظرًا لتاريخها العريق لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وثرواتها الطبيعية الهائلة (خاصة النفط والغاز)، ونظامها السياسي المتميز الذي يجمع بين الملكية المطلقة والإمارات الدستورية الوراثية، وهذه العوامل مجتمعة تؤثر على طريقة تفاعلها مع القوى العالمية وتؤدي إلى تشكيل دور خاص بها في المشهد الدولي، مع وجود جهود لتعزيز التكامل الإقليمي من خلال منظمات مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن هنا تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما مستوى المعرفة لدى المواطن الخليجي بأسباب النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتجاهاتهم نحوها؟ ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مستوى معرفة السياسية لدى المواطن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بمشاكل الحدود الجغرافية بين دولهم؟
- ما اتجاهات المواطنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نحو الآثار السلبية لمشاكل الحدود؟ وما فاعلية دول المجلس في حلها؟
- ما هي اتجاهات المواطنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نحو أهمية الحدود السياسية؟
- ما هو مستوى الوعي لدى مواطني دول الخليج بالأسباب السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

أهداف الدراسة: تُعد دراسة الحدود السياسية الدولية موضوعاً هاماً، وذلك لما ينطوي عليه الموضوع من اعتبارات سياسية متعددة، فقد أصبحت الحدود الدولية في الوطن العربي أحد الموضوعات الهامة التي تستقطب اهتمام دول وحكومات وشعوب المنطقة العربية، من هنا تهدف الدراسة إلى قياس درجة وعي المواطن الخليجي بأسباب النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- قياس مستوى معرفة المواطن الخليجي بالحدود الجغرافية بين دول الخليج.
- بيان الآثار السلبية لمشاكل الحدود بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على المواطنين، ومدى قدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على حلها.
- تحليل اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نحو أهمية الحدود في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- قياس مستوى الوعي لدى مواطني دول الخليج بالأسباب السياسية والاقتصادية المؤدية إلى النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

أهمية الدراسة ومبرراتها: شكلت مخاطر نزاعات الحدود سبباً في استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية للكثير من الدول العربية، كما كانت سبباً رئيساً في إضعاف أسس التضامن العربي وإيجاد نوع من التوتر بين الدول العربية، وتتمثل أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على قضايا الحدود الدولية في منطقة الخليج العربي، كما تبرز أهمية الدراسة من محاولتها تحليل درجة وعي وإدراك المواطن الخليجي بأسباب النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي من خلال دراسة استطلاعية لعينة من المواطنين في دول الكويت وقطر وسلطنة عُمان، ولعل ما يميز هذه الدراسة كونها الأولى عربياً التي تبحث في مستوى وعي وإدراك المواطن الخليجي بالنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون وأسبابها، وتبرز أهمية الدراسة من مساهمتها في كونها أساساً علمياً قد يرتكز عليه صانعو القرار عند نشوب أي حالات نزاع حدودية، مما يعزز القرارات التي قد تتخذ في هذا الشأن لتستند إلى قاعدة شعبية، كما أن الرجوع إلى رأي المواطن قد يفتح آفاقاً وحلولاً لكثير من المشكلات داخل الدولة سواء كانت محلياً أو إقليمياً أو دولياً.

مصطلحات الدراسة:

الحدود: عرّف الراوي (1970 :15) الحدود على أنها "خط تتلامس فيه حدود دولة بأخرى مجاورة لها"، بينما عرّفها بدر الدين (1991 :34) بأنها "تعيين حد الإقليم الذي تشغله الدولة وتبسط عليه سلطتها بصفة قانونية، فحد الدولة يعين النطاق الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة سيادتها"، ومن وجهة نظر قانونية تعرف الحدود بأنها "تحديد الاختصاص المطلق للدولة، وتحديد إقليمها، بحد يعين حدود المنطقة التي تستطيع الدولة أن تمارس حق سيادتها عليها" (الشاعري، 2006 :206).

منطقة الخليج العربي: تعرف بأنها "حوض بحري صغير يشكّل الحد الشرقي للوطن العربي في جنوبي القارة الآسيوية، مساحته (239) ألف كم^2، وطوله من مصب شط العرب في الشمال إلى مضيق هرمز الذي يوصل مياهه بمياه خليج عُمان في الجنوب (1000) كم، أما عرضه بين السواحل الإيرانية في الشرق، وسواحل شبه الجزيرة العربية في الغرب فيراوح بين (10 و300)كم، وتقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا التي تطل على الخليج العربي وجنوب منطقة الهلال الخصيب، ومغطية الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية ودولها شاملة كل أو أجزاء من السعودية والإمارات وعُمان والكويت والبحرين وقطر والعراق، وتعدّ جميع هذه الدول (فيما عدا العراق) جزءاً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (جواد، 2001: 183).

الوعي: لغةً: جاءت كلمة الوعي في اللغة العربية من الوعاء لتضمن الاحتواء بمعنى جمع الشيء مع تمثيله وفهمه وإضماره (البستاني، 1977 : 977)، وإصطلاحاً يُعرّف الوعي بأنه: "حالة العقل التي تميّز الإنسان بقدرته على التحكم بملكاته المنطقية وهي الذاتية؛ وتعني الإحساس بالذات وقيمتها، والإدراك، والحالة الشعورية، والحكمة، والمقدرة على الإدراك الحسي؛ وتعني العلاقة بين الفرد والأشياء المحيطة به، وهو حالة عقلية يكون فيها العقل بحالة إدراك ويقظة وعلى تواصل مباشر مع محيطه الخارجي عبر منافذ الوعي التي تتمثل عادةً بحواس الإنسان" (الرشيدي، 2017).

مجلس التعاون لدول الخليج العربي: يعرّف على أنه كينونة سياسية تربط بين كل من الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، وسلطنة عُمان، وقد أنشئ عام 1981 ويشمل العديد من المجالس أهمها المجلس الرئاسي الذين يتكون من رؤساء الدول، وله أمانة عامة ومقرها العاصمة السعودية الرياض، وله العديد من اللجان التابعة للمجلس، كما أن له نظاماً أساسياً ينظم علاقات الدول الأعضاء (Abaalzamat, 1998).

المواطن: هو فرد من المجتمع وعضو كامل الحقوق والواجبات في الدولة، بحيث يضبط دستور دولته الأساسية والثابتة (عبد الرحمن، 2019).

الإطار النظري

اكتسب الوعي السياسي أهمية كبيرة لكونه يؤثر في صناعة القرار السياسي في المجتمع، وتحويل الرأي العام إلى قوة ضاغطة تجاه ممارسات وسلوكيات الحكومات والأنظمة، ويساعد في فهم الواقع السياسي الوطني والعالمي ويحلله تحليلاً موضوعياً بعيداً عن الشعارات والنظرة العاطفية، فالقضايا السياسية بحاجة إلى أسس علمية في تحليل الوقائع والأحداث السياسية، فالسياسة تشكل حياة الشعب وممارساته الحياتية جميعها (درويس، 2000).

إن عملية الوعي السياسي عملية مركبة وتطورية، فهي ليست شيئاً بسيطاً يمكن تحديده بدقة بقدر ما هي جملة عمليات متداخلة أهمها جمع المعلومات، وتشكيل الأفكار على نحو يجعل الأشخاص أكثر تفاعلاً مع بيئتهم وما يحيط بهم من أحداث، وهذه هي أهم وظائف الوعي السياسي، حيث يسهم الوعي السياسي في بلورة رؤية أفراد المجتمع للنظام السياسي والعمليات السياسية، ويحدد مواقفهم منها، ومدى مشاركتهم في نشاطاتها وصنع القرارات السياسية وتوجيهها داخل المجتمع (غيث، 1989: 316)، يؤكد ذلك محمد عمارة* بقوله: إن مجال الوعي السياسي "مجال واسع من ميادين المعرفة، ويشتمل على التعرف وفهم العديد من الموضوعات التي تمس حياة الفرد وبنية المجتمع مثل: نشأة وتطور الدول، ووصف وتحليل ومقارنة دساتيرها، ومؤسساتها، وتركيباتها الحكومية، والعمليات والادوار والوظائف السياسية التي تقوم بها الحكومة، والأنظمة القانونية، والقواعد والتنظيمات الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية التي تفرضها الدول على الأفراد والجماعات لتنظيم العلاقات الاجتماعية والثقافية والتعليمية، بالإضافة إلى دراسة وفهم طبيعة الرأي العام، وفهم العلاقات بين الدول سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية أم عقائدية أم أيديولوجية وما ينظمها من قوانين دولية (عمارة، 2003: 16).

تتنوع وسائل التنشئة السياسية التي يمر بها الفرد ويتعرض لها خلال مشوار حياته وفي أثناء مراحل نموه، وهي تؤدي دوراً مهماً ورئيساً في تشكيل الوعي السياسي، وتكون القيم والمعتقدات والاتجاهات لديه، كما أنها يمكن أن تستخدم وتستغل من جانب النظام السياسي، أو غير السياسي للتأثير على اتجاهات الأفراد حسب الطريقة المرغوب فيها سياسياً (الفردي، 2010: 112).

تتم التنشئة عبر عدة منظمات أهمها: الأسرة والمؤسسات الدينية والمؤسسات التعليمية ووسائل الاعلام بأنواعها المختلفة، وتأثير هذه المنظمات في الافكار والمبادئ السياسية التي يكونها الفرد منذ بداية حياته الاجتماعية السياسية، قد تكون قوية وفاعلة إذا كانت جميع المنظمات تردد نفس المعلومات والأفكار السياسية، وتعتمد نفس الأساليب التأسيسية والتربوية التي تزرع القيم والأفكار السياسية، بينما تتكون تأثيرات هذه المنظمات ضعيفة وهامشية عندما تكون تعاليمها وتوجهاتها وأساليبها التثقيفية والتربوية مختلفة ومتناقضة (الحسن، 2013: 263).

الحدود السياسية بين الدول:

تطور مفهوم الحدود الدولية ووظائفه في العصر الحاضر عما كان عليه الحال في العصور القديمة والوسطى، فالقواعد القانونية التي تنظم المجتمع الدولي ومنها القواعد المعنية بتنظيم الحدود بين الدول ليست وليدة العصر الحديث، بل نشأت وتطورت مع تطور المجتمع الدولي، بحيث أصبح مفهومها في العصر الحاضر يختلف عن مفهومها في العصور القديمة والوسطى (بدر الدين، 1991 :33).

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف مشكلة الحدود بأنها تلك الخطوط المتصورة على اليابسة أو البحار التي تفصل إقليم الدولة عن إقليم دولة أخرى أو عن أرض لا تقع تحت سيادة دولة أخرى كبعض الصحاري أو أعالي البحار.

أنواع النزاعات الحدود السياسية: تتمثل أنواع النزاعات الحدودية بنوعين رئيسيين هما: (النزاعات الكامنة) أو (الساخنة)، وهي مشاكل لم يتم التوصل إلى اتفاق حولها يرضي جميع الأطراف والتي عادة ما تكون مرشحة للظهور من جديد عندما تكون الفرصة مواتية لأحد الأطراف, أما النوع الثاني: (النزاعات الساخنة) وهي نزاعات حدودية أثارت وما زالت تثير المشاكل، وعادة ما تؤدي إلى توتر العلاقات بين أطراف هذه النزاعات، ومن أشكال النزاعات الحدودية ما يلي (الجاسور، 2001 :12):

- **النزاع الحدودي الأرضي:** يتعلق بنوعية الأراضي المتاخمة التي تكون مطمعاً للدولة التي اختلقت النزاع (Henderson , 2021: 4).

* مفكر ومؤلف إسلامي مصري؛ عرف تحولات فكرية نقلته من الاتجاه الماركسي إلى المعسكر الإسلامي، واشتهر بكونه من "الإسلاميين المستقلين" الذين دافعوا عن رسالة الإسلام وأمته وقضاياها المعاصرة، وزادت مؤلفاته وأبحاثه على المئتين.

- **النزاع الموقعي:** يهتم هذا النزاع بالموقع الحدودي، وتفسيرات الأطراف المتنازعة لتحديد الحدود في مرحلة التحديد وصولاً إلى مرحلة ترسيم الحدود وتعيينها على أرض الواقع (جرجس، 1997: 22).
- **النزاعات الحدودية الوظيفية:** تنشأ لأسباب تتعلق بالوظائف الحدودية، حيث يتكون النزاع نتيجة إهمال أو تقصير في فرض النظام والقانون للمنطقة الحدودية (دغبتر، 2007: 88).
- **النزاعات على مصادر التنمية:** هي نزاعات تسببها أطماع بعض الدول للتحكم في مصادر الطاقة والثروات الطبيعية مثل النفط والفحم والمياه, مثل النزاعات الحدودية في دول الخليج العربي (Henderson , 2021: 5).
- **النزاع الديموغرافي:** الناتج عن التقسيم الاعتباطي للحدود دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل البشرية والظروف الاجتماعية والقبلية للسكان (بركات، 2007: 66).

النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: ومن أهم النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ما يلي:

- **النزاع السعودي – البحريني:** محور النزاع الحدودي كان حول (فشت أبو سعفة)، التي تقع بها جزيرتين هما: جزيرة لبينة الكبرى وجزيرة لبينة الصغرى، وفي 20 اذار 2001 وقعت السعودية وقطر اتفاقية لإنهاء نزاع حدودي ظل عالقًا بين البلدين طوال خمسة وثلاثين عامًا، وجرت مراسم التوقيع في العاصمة القطرية "الدوحة" بحضور سعود الفيصل وحمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، تتألف الاتفاقية من خمس عشرة وثيقة وخريطة تعتبر أساسا لتسوية الخلاف على حدود بحرية وبرية بين البلدين طولها (60) كيلومترًا (عويس، 2022).
- **النزاع السعودي – العُماني:** محور النزاع الحدودي كان بين البلدين في صحراء الربع الخالي، وقد انتهى ذلك النزاع رسمياً (محمد، 2007: 137).
- **النزاع السعودي – الإماراتي:** محور النزاع بين البلدين كان على واحة البريمي، وهي عبارة عن منطقة واسعة مساحتها (985) كيلو متراً مربعاً تفصل الخليج عن خليج عمان، وقد عادت الخلافات الحدودية بين الإمارات والسعودية إلى الواجهة ، حيث جددت السعودية رفضها قيام الإمارات بترسيم حدودها البحرية من جانب واحد عبر تطبيق نظام الخطوط المستقيمة على سواحلها. لذا تقدمت السعودية بشكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ترفض فيها المذكرة التي وجهتها وزارة الخارجية الإماراتية في 11 آذار 2024، توكد السعودية عدم اعترافها بأي آثار قانونية لهذا الترسيم لمخالفته اتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين في 21 آب 1974 وأحكام القانون الدولي (بركات، 2007: 67).
- **النزاع السعودي – القطري:** محور النزاع بين البلدين كان حول موقع (الخفوس)، الذي يقع بالقرب من الطريق المؤدي إلى قاعدة بحرية صغيرة أقامتها السعودية في (خور العديد) فهو خليج صغير في جنوب قطر كان تابعاً لدولة الإمارات العربية قبل أن تتنازل عنه السعودية بموجب اتفاقية عام 1974، وانتهى هذا النزاع بين الطرفين رسمياً (Gray, 2013: 12).
- **النزاع السعودي – الكويتي:** محور النزاع كان حول المنطقة المحايدة (الوفرة والمناقيش في الجانب الكويتي والخفجي في الجانب السعودي) بين الدولتين، وكان الاقتراح السعودي يقضي بتشكيل مجلس إداري من أربعة أشخاص للإشراف عليها، إلا أن الكويت رفضت الاقتراح وطالبت بتقسيم المنطقة المحايدة بين الدولتين، ولا يزال هذا النزاع قائماً (نعوش، 2018).
- **النزاع السعودي – اليمني:** دار النزاع حول عدة مواقع هامة في الجنوب من السعودية في مناطق عسير ونجران الجوف وقارب وغيرها من المناطق الحدودية بين الدولتين (محمد، 2007: 139).
- **النزاع القطري – البحريني:** ركز النزاع بين البلدين حول ثلاث جزر رئيسة غنية بالمياه والبترول، وهي: فشت الديبل، وحوار، وجرادة إضافة إلى منطقة الزبارة، وانتهى النزاع في محكمة العدل (لاهاي) رسمياً (عويس، 2022).
- **النزاع العراقي الكويتي:** محور النزاع كان الخط الحدودي المشوه المرسوم بينهما، سواء في منطقة الرميلة، أو الشعور العراقي بضآلة ساحله على الخليج العربي، والحدود بين البلدين كانت تاريخياً مهمة أدت هذه الحدود إلى نشوب أزمة الخليج الثانية، والمفروض أن هذا النزاع قد انتهى بحسب قرارات الأمم المتحدة (بركات، 2007: 68).
- **النزاع اليمني – العُماني – السعودي:** تكون هذا النزاع من ثلاث دول عربية، والذي تمثل برفض اليمن اتفاق 1990م بين السعودية وعُمان، والذي جرى حول مساحات من الربع الخالي تقع بين البلدين، وهذا الرفض جاء بحجة يمنية أن المنطقة المتفق عليها بين السعودية وعُمان، منطقة يمنية يطلق عليها اسم "الصحراء الكبرى"، ولا توجد أية حدود في هذا الجزء بين السعودية وعُمان، وأن اليمن تحتفظ بحقها في هذا الشأن (Gray, 2013: 12).

الدراسات السابقة: من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

الدراسات العربية:

دراسة الجابري والصافي (2023)، بعنوان: الصراع الجيوسياسي الإقليمي وعلاقته بموارد الطاقة في الدول المطلة على الخليج العربي،

هدفت الدراسة لتحديد محاور الصراع الجيوسياسي الإقليمي المتنافسة على السيطرة على موارد الطاقة من أجل التعرف على مخططاتها وأهدافها الجيوستراتيجية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها وتطلعاتها المستقبلية، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف المرجوة تم الاعتماد على المنهج الكمي الذي تعتمد عليه الدراسات الجيوسياسية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن موارد الطاقة التي تزخر بها منطقة الخليج العربي من النفط والغاز الطبيعي جعلت منها أرضاً خصبة للصراعات الإقليمية والدولية بسبب الحركة القوية لمحاور هذه الصراعات من أجل إيجاد موطئ قدم في هذه المنطقة الحيوية والفوز بهذه الموارد الطاقية والسيطرة عليها وضمان استمرارية تدفقها وإبعاد القوى الفاعلة الأخرى عن الوصول إليها.

دراسة الحمادي وبني سلامة (2021)، بعنوان: السياسة القطرية تجاه حل النزاع الحدودي مع المملكة العربية السعودية 1913-1992، تُسلّط الدراسة الضوء على السياسة التي انتهجتها دولة قطر في التعامل مع الخلافات الناشئة حول ترسيم حدودها مع المملكة العربية السعودية من خلال رصد إشكالية قضايا الحدود وأسبابها في منطقة الخليج العربي بشكل عام، وبين قطر والسعودية بشكل خاص، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وخلصت إلى أن إشكالية ترسيم الحدود تُعتبر سِمة عامّة مشتركة لدول الخليج العربي، وليست قطر والسعودية بمعزل عنها، وأن الموقف البريطاني في غالب الأحيان اتسم بالانحياز أو الغموض انطلاقاً من مصالحها في المنطقة، وأن السياسة القطرية في تعاملها تجاه نزاعاتها الحدودية مع دول الجوار انصبّت بالدرجة الأولى على الحلول الدبلوماسية والقانونية؛ لكنها لم تتردّد في استخدام القوّة بنوعيها الناعمة والصلبة أو التلويح بها حين تطلّب الأمر ذلك.

دراسة حسين (2013)، بعنوان: مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي "الإطار القانوني والبعد السياسي"، تسعى الدراسة إلى معرفة النتائج المترتبة على المشاكل السياسية والقانونية لحدود منطقة الخليج العربي، وتحديداتها الداخلية والخارجية، ويتناول طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، ومفهوم الشرعية وعلاقتها بالحدود السياسية لدول المنطقة، والسلوك السياسي الخارجي، وركز البحث على بعدين رئيسيين، الأول داخلي ويتعلق بوجود الدولة وتأسيسها، والثاني خارجي ويتعلق بالنظام العالمي وقدرتها على التدخل في هذه الأنظمة السياسية، واعتمدت الدراسة المنهج القانوني، وخلصت الدراسة إلى أن البعد الخارجي يلعب دوراً كبيراً في اتخاذ قرارات سياستها الخارجية، حيث تكتسب النزاعات على الحدود أهمية معينة وفقاً للمصالح الإقليمية والدولية.

دراسة الخزيمي (2011)، بعنوان: الخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي: دراسة حالة لسلطنة عُمان ودولة الإمارات، هدفت الدراسة لتوضيح أن النزاعات على الحدود من أهم الأسباب المؤدية إلى عدم الاستقرار السياسي منذ الخمسينات من القرن العشرين، وبالتالي قيام بعض التحالفات أو التكتلات بين هذه الدولة أو تلك لتتحول إلى مادة خصبة لاستمرار الخلافات، واعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة وقد زاد من حدة الخلافات الحدودية بين هذه الدول التي تتعلق في الغالب بمناطق صحراوية، اكتشاف النفط، مما أعطى لهذه المناطق أهمية كبيرة بالنظر إلى ما قد تحتويه من ثروات مهمة، وبالنظر إلى الخلافات الحدودية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان كمثال لمثل هذه النزاعات، وخلصت الدراسة إلى أن قضية الخلافات الحدودية بينهما كانت لها اهتمام كبير لدى القيادات السياسية لكل من الدولتين، نظراً لما تمثله هذه القضية من أهمية كبرى تنعكس على أمن واستقرار كلّ من الإمارات وسلطنة عُمان، وعلى علاقاتهما الثنائية ببعض، ومع باقي دول الخليج الأخرى وعلى الرغم من أن الدولتين قد سبق وأن واجهتا تهديدات وأزمات مختلفة سواء حدودية أو غيرها، إلا أنهما قد استطاعتا أن تتعاملا معها بأسلوب دبلوماسي يحقق الاستقرار ويعزز من الأمن، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن مثل هذه الأزمات قد أكسبت الدولتين خبرة ودراية في القدرة على استيعاب هذه الأزمات والعمل على وضع استراتيجية مشتركة لمواجهتها.

الدراسات الأجنبية:

دراسة Al Mazrouei (2017)، بعنوان:,The Revival of the UAE–Saudi Arabia Border Dispute in the 21 st Century، إحياء النزاع الحدودي بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في القرن الحادي والعشرين، يُتيح تجدد النزاعات الحدودية بين الإمارات العربية المتحدة والسعودية في القرن الحادي والعشرين بحوثًا جديدة تُشكك في النماذج المُتصوَّرة، والتي غالبًا ما هيمنت عليها افتراضات الباحثين حول إنهاء معاهدة جدة للنزاعات، وقد شهد العقد الماضي تغيُّرًا في السياق السياسي للنزاعات، فمن خلال تتبع التطورات المتعلقة بمسألة الحدود بعد توقيع معاهدة جدة، ثم دراسة مواد المعاهدة، لا سيما تلك المتعلقة بتجدد النزاع الحدودي عام 2004.

دراسة Close, (2017) بعنوان: ,National Identity and Political Legitimacy in UAE-Oman Border Cities، ما أقرب، ما أبعد. الهوية الوطنية والشرعية السياسية في المدن الحدودية بين الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، بينت الدراسة أن مدينتي العين (الإمارات العربية المتحدة) والبريمي (سلطنة عمان) الحدوديتين توفر نافذة فريدة على الأنماط المتكشفة لبناء السيادة السياسية في دول ما بعد الاستعمار والصلة بين بناء الهوية الوطنية والترسيم المادي، فكانت هاتان المدينتان موجودتين كواحة واحدة قبل سبعينيات القرن العشرين، وأدى رسم ترسيم دولي عبر الواحة إلى ظهور ديناميكيات جديدة ناتجة عن الاختلاف المتزايد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ففي حين سعت سلطات الإمارات العربية المتحدة إلى تشديد الرقابة على تدفق المهاجرين، كان من مصلحة عُمان الحفاظ على انسيابية الحركة لتخفيف التحديات الاجتماعية والاقتصادية على جانبها من الحدود، وقد أثّر هذا التباين في المصالح على العلاقات السياسية الثنائية، إذ واجهت السلطات العُمانية مسألة انغلاق

شمال عُمان الشديد على مدن الإمارات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولها ومنها دراسة الجابري والصافي (2023) التي هدفت الى التعريف بمحاور الصراع الجيوسياسي الإقليمي المتنافسة من أجل السيطرة على موارد الطاقة، ودراسة الحمادي، وبني سلامة (2021) التي بينت سياسة دولة قطر في التعامل مع الخلافات الناشئة حول ترسيم حدودها مع المملكة العربية السعودية من خلال رصد إشكالية قضايا الحدود وأسبابها في منطقة الخليج العربي بشكل عام، ودراسة حسين (2013) التي سعت إلى تقصي بواعث وتداعيات مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي في بعديها السياسي والقانوني ومحدداتها الداخلية والخارجية، بكونها موضوع الحدود بشكل مختلف عن الدراسات السابقة كونها تركز على قياس درجة وعي وإدراك المواطن الخليجي بأسباب النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي، وتتميز كذلك باعتمادها بشكل رئيسي على الاستبيان في جمع المعلومات من أفراد الدراسة حول موضوعها.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة لتحقيق أهدافها على استخدام المنهج الوصفي الكمي في التعرف على مستوى المعرفة لدى المواطن الخليجي بأسباب النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من خلال استطلاع اتجاهات المواطنين في الكويت وقطر وسلطنة عُمان.

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من أفراد المجتمع في كل من دولة قطر والكويت وسلطنة عمان، وتم اختيار عينة من أفراد المجتمع بشكل عشوائي، من خلال توزيع الاستبانة بشكل إلكتروني على المواطنين في دول (الكويت وعُمان وقطر)، وتم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من (1560) فرداً موزعين بالتساوي على الدول الثلاث، ممن تزيد اعمارهم عن (18) عام وزعت الاستبانة عليهم، وتم إلغاء (60) استبانة منها لوجود أخطأ في التعبئة وعدم الإجابة على معظم أسئلة الاستبيان ليبلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الاحصائي (1500) استبانة تشكل نسبة (96.2%) من عدد الاستبانات الموزعة، والجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص العامة.

خصائص العينة

الجدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائص عينة الدراسة

عامل	فئة	تكرار	نسبة مئوية (٪)
جنس	ذكر	810	54.0
	أنثى	690	46.0
عمر	24 سنة أو أقل	113	7.5
	25 – 29 سنة	528	35.2
	30 – 34 سنة	119	7.9
	35 – 39 سنة	325	21.7
	40 سنة وما فوق	415	27.7
أعلى مستوى من التعليم	مدرسة ثانوية	264	17.6
	دبلوم	561	37.4
	البكالوريوس	562	37.5
	التعليم العالي	113	7.5
نوع العمل	القطاع العام	866	57.7
	القطاع الخاص	231	15.4
	مستقل	113	7.5
	آخرون	290	19.3
جنسية	قطر	500	33.3
	عُمان	500	33.3
	الكويت	500	33.3

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن أعلى نسبة حسب النوع الاجتماعي كانت للذكور بنسبة (54.0%)، وحسب الفئة العمرية كانت أعلى نسبة للفئة (25 – 29 سنة) وبنسبة (35.2%)، فيما مثلت أعلى نسبة حسب المستوى التعليمي لفئة البكالوريوس بنسبة (37.5%)، ومثل نوع العمل لأعلى فئة للعاملين في القطاع العام بنسبة (57.7%)، وتساوت النسب لجميع الجنسيات (القطرية والعمانية والكويتية).

أداة الدراسة: تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي*، حيث أخذت الإجابات المقياس والأوزان التالية:

أختلف بشدة	أختلف	محايد	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	5

إجراءات التصحيح: تم التوصل إلى درجة الموافقة على عبارات متغيرات الدراسة من خلال تحديد درجة الموافقة على عبارات المقياس وفق المعادلة التالية: مدى المقياس = (5) أوافق بشدة = (1)، أختلف بشدة = (4).

وعليه فإن طول الفئة وفق المعادلة التالية: طول الفئة = المدى ÷ عدد المستويات (منخفض، متوسط، مرتفع) = (4 ÷ 3 = 1.33)، وبالتالي فإن فئات "موافق" هي كما يلي: (2.33 - 1) وتشير إلى الموافقة المنخفضة.

الصدق: تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة من خلال استخراج معاملات الارتباط لكل بعد مع الدرجة الكلية لكل متغير ينتمي إليه، وتم استخدام معامل التلوين بيرسون، ويوضح الجدول (2) ذلك:

الجدول رقم (2): صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معامل الارتباط للدرجة الكلية للبعد مع الدرجة الكلية للمتغير

البعد	عدد العناصر	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية للمتغير
اتجاهات مواطني الخليج نحو الوظائف الحدودية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	9	*0.723
الأسباب السياسية والاقتصادية للنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	16	*0.847

***الارتباط مهم عند مستوى (0,01).**

يتضح من الجدول (2) أن جميع معاملات الارتباط البعدية مع الدرجة الكلية للمتغير الذي تنتمي إليه مرتفعة وذات دلالة إحصائية مما يدل على أنها مناسبة لأغراض الدراسة وهذا يدل على قوة التماسك الداخلي لأداة الدراسة.

مصداقية: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال اختبار الاتساق الداخلي، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 - 1)، وتشير القيمة (0.6 ≤ ألفا) إلى درجة مقبولة من الاتساق، وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن جميع متغيرات الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث تتراوح قيم معامل ألفا كرونباخ بين (0.884-0.922).

الجدول (3): معامل ثبات ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة:

البعد	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
اتجاهات مواطني الخليج نحو الوظائف الحدودية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	**9**	**0.922**
الأسباب السياسية والاقتصادية للنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	**16**	**0.884**
جميع العناصر	**25**	**0.895**

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- تم استخدام الأساليب الإحصائية البسيطة وهي التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك بهدف

* **مقياس ليكرت الخماسي**: هو أحد أكثر المقاييس استعمالاً حيث يطلب فيه من المستجيب أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة. وهو مجموع الإجابات التي يتم الحصول عليها باستخدام هذا المقياس الذي يتألف من محاور، وكل محور يتكون من مجموعة من العبارات ضمن موضوع معين مثل الوضع الاقتصادي والوضع السياسي ومستوى الخدمات المصرفية والصحية المقدمه وغيرها(Fleetwood, 2022).

وصف خصائص أفراد الدراسة وعرض النتائج الوصفية المتعلقة باستجابات أفراد الدراسة لأداتها.

- معامل ألفا كرونباخ* لقياس الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة وأبعادها.
- معامل ارتباط بيرسون* لاختبار مدى صحة الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

عرض النتائج ومناقشتها

السؤال الأول: ما مستوى معرفة السياسية لدى المواطن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بمشاكل الحدود الجغرافية بين دولهم؟

الجدول (4): توزيع أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمعرفة المواطن الخليجي بالحدود الجغرافية ومشكلاتها بين دول الخليج

عامل	فئة	تكرار	نسبة مئوية (٪)
معرفة الحدود الجغرافية لبلدي	نعم	1180	78.7
	لا	320	21.3
معرفة المشاكل الحدودية السياسية في منطقة الخليج العربي	نعم	334	22.3
	إلى حد ما	646	43.1
	لا	520	34.7

ويلاحظ من الجدول أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم معرفة بالحدود الجغرافية لبلدانهم بنسبة (87.7%)، أما فيما يتعلق بمعرفة مشاكل الحدود فإن (22.3%) فقط لديهم هذه المعرفة، و(43.1%) لديهم بعض المعرفة، وهذا قد يعزى الى أن وسائل الاعلام في دول مجلس التعاون لا تنشر مثل هذه النزاعات لحساسيتها أو قد تشير بصورة ضعيفة عدم اهتمام المواطن الخليجي بهذه المشاكل.

الجدول (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مصادر المعرفة حول مشاكل الحدود

مصادر	فئة	تكرار	نسبة مئوية (٪)
وسائل الإعلام الرسمية (الإذاعة، الصحف، التلفزيون، الخ.)	نعم	1046	89.7
	لا	120	10.3
وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، فيسبوك، الخ.)	نعم	728	62.4
	لا	438	37.6
الأصدقاء	نعم	978	83.9
	لا	188	16.1
العائلة	نعم	684	58.7
	لا	482	41.3
المؤسسات التعليمية (جامعة، مدرسة، معهد، الخ.)	نعم	661	56.7
	لا	505	43.3
المجلس (الديوانية)	نعم	692	59.3
	لا	474	40.7

ويبين الجدول (5) مصادر المعرفة لدى أفراد العينة حول مشاكل الحدود بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ويلاحظ أن أكبر مصادر المعرفة هي وسائل الإعلام الرسمية بنسبة (89.7%)، ثم الأصدقاء بنسبة (83.9%)، فيما كانت أقل درجات مصادر المعرفة لفئة المؤسسات التعليمية (جامعة، مدرسة، معهد، الخ) بنسبة (56.7%)، وقد يعود ذلك إلى أن السبب في ذلك هو عدم وجود آلية واضحة لحل مثل هذه النزاعات، لذلك قد يشعر بعض المواطنين بعدم مبالاة في متابعة النزاعات التي قد لا تؤثر على حياتهم.

* **معامل ألفا كرونباخ**: قياس إحصائي لتقييم الموثوقية والاتساق الداخلي لأداة قياس مثل استبيان أو اختبار، وهو يحدد مدى ترابط بنود المقياس مع بعضها البعض، ويُفسر هذا المعامل عادةً كنسبة مئوية تقع بين (0 و1)، حيث تشير القيمة الأعلى إلى موثوقية أعلى، مما يدل على أن البنود تقيس نفس المفهوم بشكل متسق (الشهري، 2025).

* **معامل بيرسون**: إحصائيات الاختبار التي تقيس العلاقة الإحصائية ، أو الارتباط ، بين متغيرين مستمرين. ويعرف بأنه أفضل طريقة لقياس الارتباط بين المتغيرات ذات الأهمية لأنه يستند إلى طريقة التغاير ويعطي معلومات حول حجم الارتباط، وكذلك عن اتجاه العلاقة (Rodgers, and Nicewander, 1988: 45).

الجدول (6): توزيع أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بالاهتمام بمعرفة أو متابعة مشاكل الحدود في منطقة الخليج العربي

	فئة	تكرار	نسبة مئوية (٪)
الاهتمام بمعرفة أو متابعة مشاكل الحدود في منطقة الخليج العربي	نعم	302	20.1
	إلى حد ما	640	42.7
	لا	558	37.2

يتضح من الجدول (6) أن (37.2%) من أفراد العينة ليس لديهم اهتمام بمعرفة أو متابعة مشاكل الحدود بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، و(42.7%) لديهم بعض الاهتمام، بينما (20.1%) فقط لديهم هذا الاهتمام، وقد يعزى ذلك إلى ضعف مستوى الاهتمام الحكومي بتعريف المواطنين بمشاكل الحدود، أو لعدم وجود اهتمام أصلاً لدى المواطن الخليجي حول هذه المشاكل.

الجدول (7): توزيع أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بأهمية الحدود السياسية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

	فئة	تكرار	نسبة مئوية (٪)
أهمية الحدود السياسية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	نعم	600	40.0
	إلى حد ما	123	8.2
	لا	777	51.8

ويلاحظ من الجدول (7) أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة لا يعطون أهمية للحدود السياسية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حيث بلغت (51.8%)، وأن (40.0%) من أفراد عينة الدراسة يعطون أهمية للحدود السياسية، وقد يعزى ذلك إلى وجود اهتمامات أخرى شخصية واقتصادية وسياسية أكثر أهمية بالنسبة للمواطن الخليجي.

الجدول (8): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لأكثروسائل الإعلام تأثيراً على الآراء والمو اقف تجاه القضايا السياسية الحدودية

مصادر	فئة	تكرار	نسبة مئوية (٪)
وسائل الإعلام الرسمية (الإذاعة، الصحف، التلفزيون)	نعم	1325	88.3
	لا	175	11.7
وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، فيسبوك)	نعم	884	58.9
	لا	616	41.1
الأصدقاء	نعم	1217	81.1
	لا	283	18.9
العائلة	نعم	846	56.4
	لا	654	43.6
المؤسسات التعليمية (جامعة، مدرسة، معهد)	نعم	884	58.9
	لا	616	41.1
المجلس (الديوانية)	نعم	916	61.1
	لا	584	38.9

نجد من بيانات الجدول (8) أن أكثر وسائل الإعلام تأثيراً على الآراء والمواقف تجاه القضايا السياسية الحدودية كانت وسائل الإعلام الرسمية (الإذاعة، الصحف، التلفزيون، الخ) بنسبة (88.3%) ثم أصدقاء بنسبة (81.1%)، ثم المجلس (الديوانية) بنسبة (61.1%)، ثم وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، فيسبوك) والمؤسسات التعليمية (جامعة، مدرسة، معهد) بنسبة (58.9%) وأخيراً العائلة بنسبة (56.4%)، وقد يعزى ذلك إلى كون وسائل الإعلام في منطقة الخليج لا تركز على القضايا الحدودية كونها تؤثر بشكل سلبي على العلاقات بين الدول الخليجية، لذا سيتم التركيز عليها.

الجدول (9): توزيع أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمعرفة النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

مصادر	فئة	تكرار	نسبة مئوية (٪)
الكويت- المملكة العربية السعودية	نعم	599	39.9
	لا أعرف	901	60.1
الإمارات العربية المتحدة-المملكة العربية السعودية	نعم	69	4.6
	لا أعرف	1431	95.4
البحرين-قطر	نعم	1072	71.5
	لا أعرف	428	28.5
قطر-السعودية	نعم	1061	70.7
	لا أعرف	439	29.3
الإمارات العربية المتحدة-سلطنة عمان	نعم	434	28.9
	لا أعرف	1066	71.1
البحرين -السعودية	نعم	344	22.9
	لا أعرف	1156	77.1
السعودية-اليمن	نعم	341	22.7
	لا أعرف	1159	77.3

توضح البيانات في الجدول (9) حول مدى المعرفة بالمشاكل الحدودية الثنائية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث يلاحظ أن أكثر حجم للمعرفة كانت بالمشاكل بين دولتي قطر والبحرين بنسبة (71.5%)، تليها المشاكل الحدودية بين دولتي قطر والمملكة العربية السعودية بنسبة (70.7%)، في حين كانت المشاكل الحدودية بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة هي الأقل معرفة بنسبة (4.6%)، وقد يعود ذلك إلى كون أفراد عينة الدراسة هم من المواطنين في قطر وسلطنة عُمان والكويت.

السؤال الثاني: ما اتجاهات المواطنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نحو الآثار السلبية لمشاكل الحدود؟ وما فاعلية دول المجلس على حلها؟

الجدول (10): توزيع أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بالآثار السلبية لمشاكل الحدود على المواطنين

فقرة	فئة	تكرار	نسبة مئوية (٪)
فهم الآثار السلبية لعدم حل القضايا الحدودية بين دول الخليج العربي.	نعم	1175	78.3
	إلى حد ما	94	6.3
	لا	231	15.4
مواجهة مشاكل الحدود عند السفر بين دول الخليج	نعم	127	8.5
	إلى حد ما	226	15.1
	لا	1147	76.4
النزاعات الحدودية تعيق حركة لمواطنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.	نعم	57	3.8
	إلى حد ما	296	19.7
	لا	1147	76.5

ويلاحظ من بيانات الجدول (10) أن أعلى نسبة من أفراد العينة يدركون الآثار السلبية لعدم حل المشاكل الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث بلغت (78.3%)، ونسبة منخفضة من أفراد العينة يواجهون مشاكل على الحدود عند السفر بين دول المجلس حيث بلغت (8.5%)، ونسبة منخفضة من أفراد العينة يرون أن المشاكل الحدودية تعيق حركة المواطنين الخليجيين حيث بلغت (3.8%). وهذا يعني أن النزاعات الحدودية لم تكن لها آثار سلبية مباشرة وملموسة على حياة المواطن الخليجي وتنقله بين دول المجلس، وقد يعزى ذلك إلى مستوى العلاقات السياسية بين دول المجلس والتعاون بين الدول لحل النزاعات دون التأثير على حياة المواطن.

الجدول (11): توزيع أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بقدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على حلها

فقرة	فئة	تكرار	نسبة مئوية (٪)
قرارات القمم والمؤتمرات الخليجية أثرت على حل النزاعات الحدودية بينها	نعم	171	11.4
	إلى حد ما	280	18.7
	لا	1049	69.9
قدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على حل القضايا الحدودية	نعم	1136	75.7
	إلى حد ما	223	14.9
	لا	141	9.4

ويلاحظ من بيانات الجدول (10) أن أعلى نسبة من أفراد العينة فيما يتعلق بقدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على حلها كانت عدم تأثير قرارات القمم والمؤتمرات الخليجية على حل النزاعات الحدودية فيما بينها بنسبة (69.9%) فيما كانت قدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على حل القضايا الحدودية بنسبة (75.7%)، ويتضح من النتائج أن هناك بارقة أمل لاتزال لدى المواطن الخليجي بأن هذه النزاعات سوف يكون حلها من خلال التعاون بين الدول لحلها، في ضوء سعي القيادات الخليجية لحل المشاكل التي تؤثر على العلاقات فيما بينهم، لكي لا تؤثر على الدول الخليجية وقدرتها على مواجهة التحديات الخارجية.

السؤال الثالث: ما هي اتجاهات المواطنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نحو أهمية الحدود السياسية؟

الجدول (12): المتوسطات والانحرافات المعيارية لمستوى اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نحو أهمية الحدود السياسية

	عبارات	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	تصنيف	مستوى الموافقة
1	تعمل دول الخليج على تنفيذ قوانينها، وتكون لها السيادة الكاملة على أراضيها.	3.58	1.36	1	متوسطة
2	إن الحدود لها أبعاد جغرافية واقتصادية وسياسية.	3.32	1.36	6	متوسطة
3	تساهم الحدود في توفير الحماية للمواطنين داخل الدولة.	3.35	1.24	5	متوسطة
4	تعمل الدولة على حماية الموارد الطبيعية وتنميتها واستثمارها.	2.57	1.25	9	متوسطة
5	تساعد الحدود على تنظيم علاقة الدولة بالدول المجاورة وغير المجاورة، براً وبحراً وجواً.	3.36	1.26	4	متوسطة
6	الحدود تعزز الاستقرار السياسي في دول الخليج.	3.47	1.38	3	متوسطة
7	تساهم عمليات مراقبة الحدود في الحد من ظهور مشاكل التهريب.	2.76	1.32	7	متوسطة
8	تعمل حماية الحدود على تعزيز عمليات الهجرة غير الشرعية إلى دول الخليج.	2.71	1.39	8	متوسطة
9	تحديد المنطقة الجغرافية التي تمارس عليها الدولة سيادتها.	3.53	1.48	2	متوسطة
	متوسط كبير	3.18	1.05	---	متوسطة

ويلاحظ من بيانات الجدول (12) أن اتجاهات المواطنين الخليجيين نحو الوظائف الحدودية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الكلي للاستجابات (3.18) وانحراف معياري (1.05)، وعلى مستوى الفقرات نجد أن أعلى درجة للاتجاهات كانت حول الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تعمل دول الخليج على تنفيذ قوانينها ولها السيادة الكاملة على أراضيها" بمتوسط استجابات (3.58) وانحراف معياري (1.36)، ثم جاءت الفقرة رقم (9) في المرتبة الثانية والتي تنص على "تحديد المنطقة الجغرافية التي تمارس الدولة سيادتها عليها" بمتوسط استجابات (3.53) وانحراف معياري (1.39)، بينما كانت أدنى درجة للاتجاهات حول الفقرة رقم (4) والتي تنص على "تعمل الدولة على حماية وتنمية واستثمار الموارد الطبيعية". حيث تبين أن دول الخليج على تعمل تنفيذ قوانينها، وتكون لها السيادة الكاملة على أراضيها، إن الحدود الجغرافية بين دول المجلس لها أبعاد جغرافية واقتصادية وسياسية وتعمل توفير الحماية للمواطنين داخل الدولة، لذا تعمل الدولة على حماية الموارد الطبيعية وتنميتها

واستثمارها، وأن الحدود تساعد على تنظيم علاقة الدولة بالدول المجاورة وغير المجاورة، براً وبحراً وجواً، وتعزز الاستقرار السياسي في دول الخليج، وتساهم عمليات مراقبة الحدود في الحد من ظهور مشاكل التهريب، وتعزيز عمليات الهجرة غير الشرعية إلى دول الخليج.

السؤال الرابع: ما هو مستوى الوعي لدى مواطني دول الخليج بالأسباب السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

الجدول (13): المتوسطات والانحرافات المعيارية لمستوى الوعي لدى مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالأسباب السياسية والاقتصادية المؤدية إلى النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

	عبارات	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	تصنيف	مستوى الموافقة
1	تنظر دول الخليج إلى النزاعات الحدودية باعتبارها نزاعات تؤثر على سيادتها الوطنية.	3.41	1.28	12	متوسطة
2	لقد كانت الحدود الدولية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وجيرانها سبباً للعديد من النزاعات الدولية	3.58	1.47	8	متوسطة
3	تعتبر مشاكل الحدود إحدى الأزمات السياسية الناتجة عن السياسات الاستعمارية.	3.79	0.94	1	عالية
4	لقد كانت المشاكل الحدودية بين دول الخليج العربية سبباً في تعميق الخلافات بينها.	3.37	0.73	13	متوسطة
5	يرتبط نمو الصراعات الحدودية بالنزاعات السياسية بين دول الخليج.	3.59	0.85	7	متوسطة
6	تشكل الأزمات الحدودية تهديداً للأمن القومي لدول الخليج.	3.14	0.81	15	متوسطة
7	تؤثر النزاعات الخارجية على تعقيد أزمات الحدود بين دول الخليج.	3.27	0.82	14	متوسطة
8	تتمتع المناطق الحدودية بأهمية جيوستراتيجية تزيد من حدة النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي.	3.02	1.00	16	متوسطة
9	تتداخل النزاعات الحدودية مع طبيعة واتجاهات العلاقات المتبادلة.	3.66	1.72	4	متوسطة
10	يشكل البعد التاريخي العنصر الأهم في تحديد الحدود في منطقة الخليج العربي.	3.49	1.42	10	متوسطة
11	تشكل الموارد الطبيعية (الغاز والنفط) سببا رئيسيا للنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.	3.64	1.35	6	متوسطة
12	يساعد التوسع السكاني على جانبي الحدود، والذي ينطوي على قضية الانتماء القبلي أو السياسي، على تعزيز مشاكل الحدود.	3.67	1.44	2	متوسطة
13	تزداد أهمية الملاحة البحرية مما يزيد من مشاكل الحدود البحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.	3.66	1.50	3	متوسطة
14	النزاعات الحدودية لا تزال تؤثر على إنجازات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	3.57	1.50	9	متوسطة
15	تؤثر النزاعات الحدودية على أمن واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في المستقبل.	3.45	1.43	11	متوسطة
16	تؤثر النزاعات الحدودية على تماسك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في المستقبل.	3.65	1.55	5	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.50	0.77	---	متوسطة

ويلاحظ من بيانات الجدول (13) أن مستوى الوعي لدى المواطنين الخليجيين بالأسباب السياسية والاقتصادية المؤدية إلى النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي كان متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الكلي للإجابات (3.50) وانحراف معياري (0.77). وعلى مستوى الفقرة نجد أن أعلى درجة للاتجاهات كانت على الفقرة رقم (3) والتي تنص على "مشاكل الحدود من الأزمات السياسية الناتجة عن السياسات الاستعمارية" بمتوسط إجابة (3.79) وانحراف معياري (0.94)، ثم جاءت الفقرة رقم (12) في المرتبة الثانية والتي تنص على "التوسع السكاني على جانبي الحدود والذي ينطوي على قضية الانتماء القبلي أو السياسي يساعد على تفاقم مشاكل الحدود" بمتوسط إجابة (3.67) وانحراف معياري (1.44). في حين كانت أدنى الاتجاهات على الفقرة رقم (8) بمتوسط حسابي بلغ (3.02) وانحراف معياري بلغ (1.00) والتي تنص على "إن المناطق الحدودية لها أهمية جيوستراتيجية تعمل على تعزيز النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي"، حيث تنظر دول الخليج إلى النزاعات الحدودية باعتبارها نزاعات تؤثر على سيادتها الوطنية، وكانت سبباً للعديد من النزاعات الدولية وهي إحدى الأزمات السياسية الناتجة عن السياسات الاستعمارية وكانت سبباً في تعميق الخلافات بينها، وتشكل تهديداً للأمن القومي لدول الخليج، وتؤثر التدخلات الخارجية على تعقيد أزمات الحدود بين دول الخليج، تتمتع المناطق الحدودية بأهمية جيوستراتيجية وتتداخل النزاعات الحدودية مع طبيعة واتجاهات العلاقات المتبادلة، ويشكل البعد التاريخي والموارد الطبيعية (الغاز والنفط) سبباً رئيسياً للنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتؤثر النزاعات الحدودية على أمن واستقرار وتماسك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في المستقبل.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن الخلافات حول الحدود الدولية تعتبر أحد أهم أسباب المنازعات الدولية، يعود ذلك إلى تعلق الحدود بالحيّز المكاني الذي تمارس عليه الدولة سيادتها وسلطانها واختصاصاتها الأساسية، فالدول تنظر دائماً إلى منازعات الحدود باعتبارها منازعات تمسّ سيادتها ووحدتها الوطنية، ولعلّ ما يضاعف من خطورة هذه المنازعات أنها تنشب عادة بين دول متجاورة، مما يجعل من لجوئها إلى المواجهة العسكرية أمراً أكثر احتمالاً من المنازعات التي تنشأ بين دول متباعدة جغرافياً، وأن ميثاق مجلس التعاون لدوا الخليج العربي لم يتوسع كثيراً في ذكر الوسائل أو الأدوات التي يُلجأ إليها في تسوية هذه المنازعات من مفاوضات ومساعٍ حميدة ووساطة وتحقيق، بالإضافة إلى إشارته إلى محكمة العدل الدولية كجهاز منوط به تسوية النزاعات القضائية، ولم يتضمن إنشاء جهاز خاص لتسوية النزاعات، وإنما عُهد بهذه الوظيفة إلى مجلس الملوك والأمراء وإلى الأمين العام، وإن كان قد أشير فيه إلى ضرورة إنشاء هيئة وصفها بأنها هيئة تسوية النزاعات، كما أن القرارات في موضوع النزاعات تصدر بالإجماع، وشكلت نزاعات الحدود بين الدول العربية إحدى أكثر القضايا تأثيراً على النظام الاقليمي الخليجي، ذلك أن فشل صناع القرار السياسي في احتواء ما يمكن أن تتمخض عنه القضايا الحدودية العالقة سيلقي بظلاله سلباً على العلاقات بين الدول العربية، ولم يقدَر لمعظم النزاعات الحدودية بين الدول العربية أن تعالج معالجة حقيقية حيث يتم استئصال أسبابها من الجذور، فبعض تلك النزاعات كثيراً ما تُستغل من حين لآخر كورقة تستثمر في إحداث توتر في العلاقات المتبادلة بين دولتين، سواء من جانب إحدى هاتين الدولتين أو من جانب قوى خارجية.

النتائج: خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- بينت الدراسة أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم معرفة بالحدود الجغرافية لبلدانهم بنسبة (87.7%)، أما فيما يتعلق بمعرفة مشاكل الحدود فإن (22.3%) فقط لديهم هذه المعرفة، و(43.1%) لديهم بعض المعرفة.
- أشارت نتائج الدراسة إلى إن أكبر مصادر المعرفة هي وسائل الإعلام الرسمية بنسبة (89.7%)، ثم الأصدقاء بنسبة (83.9%).
- بينت الدراسة أن (37.2%) من أفراد العينة ليس لديهم اهتمام بمعرفة أو متابعة مشاكل الحدود بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، و(42.7%) لديهم بعض الاهتمام، بينما فقط (20.1%) لديهم هذا الاهتمام.
- بينت الدراسة أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة لا يعطون أهمية للحدود السياسية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حيث بلغت (51.8%)، وأن (40.0%) من أفراد عينة الدراسة يعطون أهمية لهذه الحدود السياسية.
- بينت الدراسة أن وسائل الإعلام الأكثر تأثيراً في آراء ومواقف أفراد العينة تجاه مشاكل الحدود السياسية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي هي وسائل الإعلام الرسمية بنسبة (88.3%)، ثم وسائل الإعلام المقربة بنسبة (81.1%)، في حين كانت وسائل الإعلام الأقل تأثيراً هي وسائل الإعلام العائلية بنسبة (45.4%).
- بينت الدراسة أن أكثر درجة معرفة لدى المواطن الخليجي كانت عن المشاكل بين دولتي قطر والبحرين بنسبة (71.5%)، تليها المشاكل الحدودية بين دولتي قطر والمملكة العربية السعودية بنسبة (70.7%)، في حين كانت المشاكل الحدودية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هي الأقل معرفة بنسبة (4.6%).
- بينت الدراسة أن أعلى نسبة من أفراد العينة يدركون الآثار السلبية لعدم حل المشاكل الحدودية بين دول مجلس التعاون حيث بلغت (78.3%)، ونسبة منخفضة من أفراد العينة يواجهون مشاكل على الحدود عند السفر بين دول مجلس التعاون حيث بلغت (8.5%)، ونسبة منخفضة من أفراد العينة يرون أن المشاكل الحدودية تعيق حركة المواطنين الخليجيين حيث بلغت (3.8%).

- بينت الدراسة أن اتجاهات المواطنين الخليجيين نحو الوظائف الحدودية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الكلي للاستجابات (3.18) وانحراف معياري (1.05).
- بينت الدراسة أن مستوى الوعي لدى المواطنين الخليجيين بالأسباب الاقتصادية المؤدية إلى النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي كان متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الكلي للاستجابات (3.50) وانحراف معياري (0.77).

التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي بما يلي:

- اعتبار المناطق الحدودية المتنازع عليها بين الدول الخليجية مناطق تكامل اقتصادي ومشاريع وحدوية مشتركة تهدف إلى تنمية الموارد الطبيعية واستثمارها اقتصادياً مما يعود بالنفع والفائدة على شعوب دول الخليج العربي.
- إعادة النظر في الميثاق المنشئ لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بحيث يتم تفعيل نظام فض المنازعات بين دول المجلس وتلافي أوجه القصور في هذا التكتل الإقليمي العربي, وأن تبادر دول مجلس إلى تفعيل (هيئة تسوية المنازعات) وتخويلها السلطات والصلاحيات الحقيقة التي تمكّنها من أداء دورها في التعامل مع النزاعات التي تنشب فيما بين الدول الأعضاء.
- ضرورة أن تدرس مشاكل الحدود بين دول الخليج وتفهم وتحلّل وتخطّط على ضوء معطيات ثابتة في علم الجغرافيا السياسية، والتي يجب أن تتضمنها المناهج الدراسة للطلبة في مرحلة البكالوريوس.
- العمل على تعزيز وعي المواطن الخليجي بمشاكل الحدود واسبابها وتداعياتها على استقرار منطقة الخليج العربي.
- إجراء المزيد من الدراسات والابحاث المعمقة حول هذا الموضوع، من خلال تناول جوانب مهمة لم تتناولها الدراسة الحالية حول نزاعات الحدود في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

المصادروالمراجع

بدر الدين، ص. (1991). *التحكم في منازعات الحدود الدولية: دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر وإسرائيل*. القاهرة: دار الفكر العربي.

بركات ، م. (2007). *مشكلات الحدود العربية أسبابها النفسية وآثارها السلبية، مع دراسة حالة على دول مجلس التعاون الخليجي*، القاهرة.

البستاني، ب. (1977). *محيط المحيط*. بيروت: مكتبة لبنان.

الجابري، و. والصافي م. (2023). الصراع الجيوسياسي الإقليمي وعلاقته بموارد الطاقة في الدول المطلة على الخليج العربي. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 2(4)، 1-25.

الجاسور، ن. (2001). *إشكالية الحدود في الوطن العربي*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

جرجس، ف. (1997). *النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جواد، ع. (2001). *المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام*. بيروت: دار الساقي.

الحسن، إ. (2013). *علم الاجتماع السياسي*. عمان: دار وائل للنشر.

حسين، ع. (2013). *مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي - الإطار القانوني والبعد السياسي*، جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

حلس، م. (2007). *دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب، دراسة ميدانية على عينة من طلبة الآداب بجامعة الازهر*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الحمادي، م. وبني سلامة، م. (2021). *السياسة القطرية تجاه حل النزاع الحدودي مع المملكة العربية السعودية 1913-1992*. الدوحة: مكتبة جامعة قطر.

الخزيمي، م. (2011). الخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي: دراسة حالة لسلطنة عُمان ودولة الإمارات. *مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد*، (2)، 10-22.

درويس، أ. (2000). *سلطة وسائل الاعلام في السياسية*. ترجمة: اسعد ابو لبدة، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.

دغبتر، ع. (2007). *تسوية المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية*. الجزائر: دار هومة.

الراوي، ج. (1970). *الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

الرشيدي، ش. (2017). *المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بدرجة الوعي السياسي عند الشباب السعودي: دراسة ميدانية على طلاب جامعة القصيم*. رسالة ماجستير، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

رضوان، م. (1999). *منازعات الحدود في الدول العربية (مقاربات سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية)*. بيروت: افريقيت الشرق.

السعدون، ا. والحلفي، ع. (2001). امن الخليج العربي في ضوء الهندسة الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين. *مجلة دراسات سياسية*، (6)، 1-24.

الشاعري، ص. (2006). *تسوية النزاعات الدولية سلمياً*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

الشهري، ج. (2025). كيفية قياس الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا، *https://study.sa/*

عبد الرحمن، ب. (2019). الفرد في المجتمع الجزائري هل هو مواطن؟، *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري*.

عمارة، م. (2003). *العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة*، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عويس، س. (2022). *الصراع السعودي – الإيراني في البحرين واليمن بعد الثورات العربية*. https://rcssegypt.com/

غيث، م. (1989). *مجالات علم الاجتماع المعاصر*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الفردي، ع. (2010). *الوعي السياسي في الاعلام*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

محمد، ج. (2007). *الحدود الدولية وطرق تسوية نزاعاتها (دراسة تطبيقية للنزاع السعودي – العماني)*. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أسيوط، مصر.

نجم، ط. (2004). *علم اجتماع المعرفة، دراسة في مقولة الوعي والايديولوجيا*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

نعوش، ص. (2018). آفاق النزاع النفطي السعودي-الكويتي على المنطقة المحايدة، *https://studies.aljazeera.net/*

References

Abaalzamat, K. (1998). *The political basis for cooperation: The case of the Gulf Cooperation Council* (Doctoral dissertation, University of Glasgow, UK).

Al Mazrouei, N. (2017). The revival of the UAE–Saudi Arabia border dispute in the 21st century. *Journal of Borderlands Studies, 32*(2), 1–16.

Close, S. (2017). National identity and political legitimacy in UAE–Oman border cities. *Geopolitics, 23*(11), 1–21.

Fleetwood, D. (2022). *President of research and insights at QuestionPro*. https://www.questionpro.com/

Gray, M. (2013). *Qatar: Politics and the challenges of development*. Lynne Rienner Publishers.

Henderson, C. (2021). Land grabs reexamined: Gulf Arab agro-commodity chains and spaces of extraction. *Environment and Planning A: Economy and Space, 53*(1), 1–24.

Rodgers, J. L., & Nicewander, W. A. (1988). Thirteen ways to look at the correlation coefficient. *The American Statistician, 42*(1), 42–59.

المراجع العربية المترجمة

Abdulrahman, B. (2019). The individual in Algerian society: Is it a citizen? *Journal of Humanities and Social Sciences*, Special Issue: *First International Conference on Identity and Social Fields in Light of Sociocultural Transformations in Algerian Society*.

Al-Fardi, A. (2010). *Political awareness in the media*. King Fahd National Library.

Al-Hamadi, M., & Bani Salama, M. (2021). *Qatari policy towards resolving the border dispute with the Kingdom of Saudi Arabia (1913–1992)*. Qatar University Library.

Al-Hassan, I. (2013). *Political sociology*. Wael Publishing House.

Al-Jabiri, W., & Al-Safi, M. (2023). Regional geopolitical conflict and its relationship to energy resources in the countries bordering the Arabian Gulf. *Ibn Khaldun Journal of Studies and Research, 2*(4), 1–25.

Al-Jasour, N. (2001). *The border problem in the Arab world*. Majdalawi Publishing and Distribution House.

Al-Khuzaimi, M. (2011). Border disputes in the Arabian Gulf region: A case study of the Sultanate of Oman and the United Arab Emirates. *Journal of Financial and Commercial Research* (Port Said University), (2), 10–22.

Al-Rashidi, S. (2017). *Social variables associated with the level of political awareness among Saudi youth: A field study of Qassim University students* (Master's thesis). Qassim University, Saudi Arabia.

Al-Rawi, J. (1970). *International borders and the problem of the Iraqi–Iranian border* (Unpublished doctoral dissertation). Cairo University, Egypt.

Al-Saadoun, A., & Al-Halfi, A. (2001). Arabian Gulf security in light of the economic engineering of the twenty-first century. *Journal of Political Studies*, (6), 1–24.

Al-Shahri, J. (2025). *How to measure internal consistency using Cronbach's alpha coefficient*. https://study.sa/

Al-Shaʿiri, P. (2006). *Peaceful settlement of international disputes*. Madbouly Library.

Amara, M. (2003). *Political sciences between regionalization and globalization*. Modern University Office.

Badr al-Din, S. (1991). *Controlling international border disputes: An applied study of the Taba case between Egypt and Israel*. Dar al-Fikr al-ʿArabi.

Barakat, M. (2007). *Arab border problems: Their psychological causes and negative effects, with a case study of the Gulf Cooperation Council countries*. Cairo.

Bustani, B. (1977). *Muhit al-muhit*. Maktabat Lubnan.

Daghbater, A. (2007). *Settling regional disputes by peaceful means*. Dar Home.

Darwis, A. (2000). *The power of the media in politics* (A. Abu Labdeh, Trans.). Dar Al-Basheer for Publishing and Distribution.

Ghaith, M. (1989). *Fields of contemporary sociology*. Dar Al-Maʿrifa Al-Jamiʿa.

Girgis, F. (1997). *The Arab regional system and the major powers*. Center for Arab Unity Studies.

Hals, M. (2007). *The role of the media in shaping social awareness among youth: A field study of arts students at Al-Azhar University* (Unpublished master's thesis). Al-Azhar University, Gaza, Palestine.

Hussein, A. (2013). *Border problems in the Arabian Gulf region: The legal framework and political dimension*. Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad.

Jawad, A. (2001). *Al-mufassal fī tārīkh al-ʿArab qabl al-Islām*. Dar al-Saqi.

Muhammad, J. (2007). *International borders and dispute resolution methods: An applied study of the Saudi–Omani conflict* (Doctoral dissertation). Assiut University, Egypt.

Najm, T. (2004). *Sociology of knowledge: A study of the concept of consciousness and ideology*. Dar Al-Maʿrifa Al-Jamiʿa.

Naoush, P. (2018). *Prospects for the oil conflict in the Saudi–Kuwaiti neutral zone*. https://studies.aljazeera.net/

Owais, S. (2022). *The Saudi–Iranian conflict in Bahrain and Yemen after the Arab revolutions*. https://rcssegypt.com/

Radwan, M. (1999). *Border disputes in Arab countries: Socio-historical and legal approaches to the question of Arab borders*. Africa East.